نماذج تحقيقية من حاشية عبد الكريم التبريزي على الكشاف ت ٨٣١هـ
من لوح (٢٥٦) إلى لوح (٢٥٩)

أ.د محمد عباس جاسم
الطالبة : إبتسام كاظم ربع
Btasem2022@yahoo.com
الجامعة العراقيّة/ كلّية الآداب

Investigative Models from Abd al-Karim al-Tabrizi's Footnote on AL-Kashaf 831 AH From verse (256) to verse (v 259)

Prof. Muhammad Jassim Abbas (Ph.D.)
Ibtisam Kazem Rabea
Iraqi University/ College of Arts

المستخلص

أحمدك الله حمداً يليق بعظمتك وجلالك، واشكرك شكرَ من يقدر جزيل نعمك، وعظيم جبروتك، واصلي واسلم على خير الخلق محمد خاتم الانبياء والمرسلين المبعوث رحمة للعالمين صلوات الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين وسلم تسليمًا كثيراً.

اما بعد .

وبفضل الله تعالى اهتديت لخدمة هذا الدستور العظيم المبارك، من خلال تحقيق تفسير العالم الفاضل الفقيه عبد الكريم التبريزي (ت ٨٣١ هـ) خدمة للتراث الإسلامي، وإتماماً لمشروع قسم علوم القرآن الكريم في كلية الآداب في الجامعة العراقية.

تهدف الدراسة للإسهام في إخراج هذا التفسير الشريف إلى الوجود لينتفع به القارئ وطلاب العلم. وإظهار القيمة العلمية لهذا السفر الضخم والتفسير الكبير. وكذلك تسليط الضوء على شخصية من الشخصيات الإسلامية ومن المفسرين الذين خدموا كتاب الله تعالى، ثم عرض نماذج من تحقيق العلامة عبد الكريم التبريزي على حاشية الكشاف، كون ان هذا المخطوط من المخطوطات النادرة والمهمة على كتاب الكشاف للزمخشري الذي يعد من امهات كتب البلاغة والبيان.

Abstract

By the grace of God Almighty, I have been guided to serve this great and blessed constitution, through the realization of the interpretation of the virtuous scholar, the jurist Abd al-Karim al-Tabrizi (d. 831 AH) in the service of the Islamic heritage, and to complete the project of the Department of Holy Quran Sciences at the College of Arts at the Iraqi University.

The study aims to contribute to bringing this noble interpretation into existence for the benefit of the reader and students of knowledge. And to show the scientific value of this great interpretation. As well as shedding light on the Islamic personalities and the exegetes who served the Book of God Almighty, then he presented samples of the investigation of the scholar Abdul Karim Al-Tabrizi to the footnote of Al-Kashshaf, as this manuscript is one of the rare and important manuscripts on the book Al-Kashshaf by Al-Zamakhshari, which is one of the earliest and most important books of rhetoric.

المقدَّمة

أحمدك الله حمداً يليق بعظمتك وجلالك، واشكرك شكرَ من يقدر جزيل نعمك، وعظيم جبروتك، واصلي واسلم على خير الخلق محمد خاتم الانبياء والمرسلين المبعوث رحمة للعالمين صلوات الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين وسلم تسليمًا كثيراً.

اما بعد .

فإن خير ما أكرم الله تعالى به هذه الأمة هو أن بعث فيهم رسولاً يهدي للحق، وجعله خاتم الانبياء وأفضلهم، وأنزل لهم أعظم كتاب سماوي، وشرفه على بقية الكتب، وجعله معجزة خالدة لا تنقضي عجائبه، ولا تستهلك معانيه، لما فيه من بلاغة وفصاحة ومواعظ وحكم وإحكام، مما أعجز العلماء والبلغاء والخطباء على أن يحيطوا به بأفهامه وإدراكهم ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً. لأنه ينبوع المعارف والعلوم المختلفة ومن هنا كثر الوافدون على كتاب الله تعالى فكثرت علوم القرآن وتفرعت على أيدي أهل العلم، ولما كان التفسير أحد هذه العلوم بل هو اشرف هذه العلوم واجلّها قدرا لتعلقها المباشر بكتاب الله العزيز إذ به تعرف العبادات والأحكام ويعرف الحلال والحرام، ويتعبد المسلم به ربه بما فهم من الأحكام وبلاغة القرآن لذلك شمر المشمرون وتنافس فيه المتنافسون فكتبوا فيه الكتب فأستنار الناس بعلمهم وأفادونا بدقيق فهمهم فصارت مؤلفاتهم معينا صافيا يرد عليه من يبتغيه فيرتوي من عذبه ويحصل له ما كان من مطلب ومن جملة هذه المؤلفات المخطوطات حيث لايزال الكثير من الكتب المخطوطة الخاصة بتفسير كتاب الله تعالى حبيسة في المكتبات ولايزال الوصول إليها والإفادة منها عزيزا وقليلا ولما وجدت هذه المخطوطة (حاشية عبدالكريم التبريزي على الكشاف) لشيخ العلامة المفسر عبد الكريم بن عبد الجبار بن ابراهيم بن كرشان التبريزي(ت٨٣١هـ) فقد نويت بعد

التوكل على الله عز وجل الشروع بتحقيق هذه المخطوطة والوقوف على منهجية المؤلف رفدا للمصادر ورغبة مني في المشاركة في إخراج شيء من ذلك العلم الدفين وخدمة لكتاب الله تعالى والمشاركة في إحياء التراث الإسلامي لما يخدم القارئين والباحثين ورغبة مني في جعل النفيس من تراثنا يرى النور, خاصة ان المخطوطات تعتبر ارث وتاريخ ومعين ننهل منه لحاضرنا بعد ان ضاع الكثير منه في زحمه الاهمال والعزوف عن هكذا علوم, ويتكون المخطوط من اربع نسخ , واحدى النسخ بخط يده بنسبه ٩٠٪ , معدل عدد لوحات النسخة ٣٢٠ لوح . النسخ كاملة ومقروه ,ثلاث نسخ ملونة وواحدة أسود وأبيض.

النسخة الاولى: وهي نسخة مراد ملا بزمن المؤلف سنة ٨٢٥هـ ,وتعتبر النسخة الأم وهي نسخة ملونة , وفيها اسم الناسخ في نهاية النسخة .

النسخة الثانية: نسخة نور عثمانية, وهي نسخة ملونة واضحة وليس فيها طمس, فيها بعض الحواشي, وفي نهايتها مكتوب فيها تم الفراغ من تأليفها سنه ٨٢٥هـ.

النسخة الثالثة :نسخة ايه صوفيا ,بالأسود والأبيض في زمن المؤلف سنة ٨٢٦هـ وثبت عليها اسم الناسخ .

النسخة الرابعة :نسخة عاطف افندي, وهي نسخه ملونه لكن نسخت بعد وفاة المؤلف سنة ٨٤٩هـ وهي نسخة فيها كثير من الطمس والسقط .

وجميع النسخ تحتوي على حواشي ,فبعضها تكون استدراك لشرح نقطة ما او توضيح لها وبعضها تكون تبيان ان هذا الكلام عائد لاحد العلماء فيذكر اسمة والبعض يكون كلام كتبه ثم تم الشطب علية لانتفاء الحاجة له .

إن هذه الدراسة تبدأ من (ظ ٢٥٦) الى (ظ٢٥٩).

[ظ/٢٥٦] قوله: شبهت دلالة إلى آخره مراده: أنه استعارة تصريحية تبعية[١]، ووجه الشبه: الدلالة أي دلالة ما نصبت من الأدلة، فإن دلالة الأدلة كاشفة عن المراد كما أن الشهادة كاشفة عن صحة الدعوى، وكذا الإقرار من الملائكة والاحتجاج [٢] و أولي العلم من الثقلين، فالضمير في احتجاجهم راجع إلى أولي العلم، قيل: ولو جعل راجعاً إلى الملائكة وأولي العلم كان صحيحًا أيضًا على أن [٣] الاستدلال من الملائكة للإثبات على الغير بالا لفاعل الأنبياء[٤] لا للاكتساب، وفيه تكلف لا يخفى[٥] وحقيقة الشهادة من أهل العلم والملائكة ممكنة، والذهاب إلى المجاز للاحتراز عن استعمال [٦] اللفظ في معنيين مختلفين وهو غير مشترك اشتراكًا معنويًا، فإنه غير جائز مثل كون اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي والمجازي دفعةً، لا يقال الجمع بين معنيين مجازيين مختلفين [و/٢٥٧] كالدلالة والإقرار غير جائز أيضاً كالجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي؛ لأن الدلالة والإقرار من إفراد معنى مجازي وهو الأمر المشبه بالشهادة لا معنيان مجازيان، وإنما لم يعتبر تقدير إعادة الفعل أعني شهد ليكون[٧] الأول مجازاً والثاني حقيقةً لكونه خلاف الظاهر مع الغنية عنه[٨].

قوله: مقيماً للعدل: تفسير قائمًا به[٩] مبني على جعل الباء للتعدية، وإنما لم يجعلها للملابسة من قبيل: قام بالأمر إذا ثبت متلبساً به مباشراً له على الاستعارة من القيام بمعنى الاستصحاب، احترازاً عن وصف الله بصفة المخلوقين.

قوله: ويثبت عطف على قوله: وما يقسم وعدم إعادة الموصول للاكتفاء.

قوله: وما يأمر به عباده مراده: أنه لا يكلف بعض عباده بزائد أو ناقص بل يكلفهم على السوية

قوله: والعمل على السوية فيما بينهم أي: في المعاملات بالتعادل في الأخذ والعطاء والكيل والوزن، قال الله تعالى: ﴿**وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط**[١٠]﴾.

قوله: وانتصابه على أنه حال مؤكدة ؛لا يتوهم أنه مخالف لما في الكتب النحوية المشهورة من أن الحال المؤكدة لا بد أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية[١١]؛ لأن ذلك أكثري لا كلي، صرح به المحققون من أئمة النحو، واستدل الشيخ الرضي [١٢] غفر له في جواز كونها مقررة لمضمون الجملة الفعلية بقوله تعالى: ﴿**ولا تعثوا في الأرض مفسدين**﴾[١٣]، وبقوله تعالى: ﴿**ثم وليتم دبرين**﴾[١٤].

قيل: في بعض الشروح المراد شرح مولانا ولي الدين [١٥] [١٦] لا ينافي ما ذكره المصنف هاهنا[١٧] لما ذكره في المفصل[١٨] من أن الحال المؤكدة هي التي تجي على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما؛ لأن ما في المفصل تعريف الحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها بدليل قوله: (لا عمل لهما)؛ لأن الحال متى كان متعلقاً باسمين، ولا يكون لهما عمل فيها لابد من تقدير عاملها، تم كلامه[١٩].

ولا يخفى أنه جواب على سبيل العناية؛ لكونه خلاف الظاهر، فإن المفهوم من عبارة المفصل أن التعريف المذكور تعريف الحال المؤكدة مطلقاً، والوجه أن يقال: المسألة مختلف فيها، واختيار الجمهور ما ذكره هاهنا ولا فساد في مناقضة الإنسان نفسه في وقتين، ومنه الأقوال المختلفة للمجتهدين في بعض المسائل، والدليل على أن المختار عند المحققين ما ذكره ههنا ما قال بعض المحققين: الحال المؤكدة حال لو لم يذكر استفيد معناها في الجملة التي قبلها، وقال بعضهم: الحال المؤكدة مقولة بالاشتراك اللفظي على ما هي مقررة لمضمون الجملة الاسمية، وعلى ما هي مقررة لمضمون الجملة الفعلية[٢٠].

وقال بعضهم: القسم الثاني ملحق بالقسم الأول؛ لكونه مفيداً للثبوت كالأول، ولذلك شرط أن يكون مقيداً بقيد غير منفك كالقيام بالقسط، وفي بعض الشروح: أن سمي هذا حالاً ثابته تقيم الحال مثبتة ومؤكدة وثابتة[٢١] وهو قول لم يقل به أحد من النحاة[٢٢] .

قوله: إنّا بني نهشل لا ندعي لأبٍ [٢٣] تمامه[٢٤] عنه[٢٥] ولا هو بالأبناء يشرينا .

لا ندعي من الدعوة بكسر الدال وعنه متعلق به [٢٦] يقال: ادعى فلان في بني هاشم إذا انتسب إليهم، وادعى عنهم إذا عدل نسبه عنهم[٢٧].

وقوله: لأبٍ معناه لأجل أب، وسري بمعنى باع، والمعنى: إنا لا نرغب عن أبينا، فننتسب إلى غيره وهو لا يرغب عنا، فيتبنى غيرنا ويبعنا به بل كل منا راضٍ بصاحبه.

والشعث: جمع شعثاً تأنيث أشعث وهي التي لا تمشط شعرها ولا تدهنه ولا تغسله[٢٨]، والمراضيع: جمع مرضاع أو مرضع وهي الكثيرة الإرضاع[٢٩]، والسعالي: جمع سعلاة وهي أخبث الغيلان، وترك عطف شعثاً للدلالة على أنها أسوء حالاً ولذلك لم يجعل عطفاً على المحل، وقد جرت العادة بقطع بعض الأوصاف إلى النصب أو الرفع بتقدير عامل ملتزم الإضمار لقصد اختصاص ذلك الوصف بمزيد الاعتناء، ويسمون نصبه نصباً على المدح أو الذم أو الترحم بحسب المقام والمناسب هاهنا الذم ويحتمل الترحم أيضاً[٣٠].

قوله: لا يبعد... إلى آخره، استبعده بعضهم بناءً على الاتساع المذكور إنما يكون عند عدم كون الفاصل أجنبياً من كل وجه، والمعطوف على فاعل شهد أجنبي فما هو في صلة أن لفظاً ومعنى وهو مدفوع لأن ما في الصلة مشهود به للمعطوف المذكور، فلا يكون أجنبياً عنه[٣١].

وقيل في بيان الاستبعاد: أن نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود مطلقاً، فلا يتم التوحيد بل ربما يتوهم على قاعدة مفهوم المخالفة[٣٢] عند من أثبته[٣٣]، ولتوجه

النفي إلى القيد إثبات معبود آخر غير قائم بالقسط، وهو وهم؛ لأن هذا الوصف من الأوصاف المساوية مع الموصوف، فيقن نفيه؛ لأن كل مستحق للعبادة قائم بالقسط[٣٤]، ثم فائدة هذا الوصف التعويل بعد التوحيد وانسحاب الشهادة عليهما معاً[٣٥].

قوله: نعم لأنه حال مؤكدة حاصله: أن المانع من كونه حالاً عن هو عدم القائل[٣٦] في الجملة وليس ذلك بالغ هاهنا؛ لأن (ظ/٢٥٧] الحال مؤكدة وهي لا تقتضي وجود العامل، بل يجوز أن يكون فيها عامل وأن يكون مقدراً، فقوله: لا يستدع إشارة إلى جواز الأمرين، ولذلك لم يقل: يستدعي أن لا يكون فيها عامل، وبين لا يستدعي أن يكون، ويستدعي أن لا يكون فرق، فإن الكون على الأول جائز دون الثاني[٣٧]

قال بعض المحققين: المراد الشيخ الرضي من النحاة: اسم المؤكدة يقع على القسمين لا على السواء؛ لأن ما لا يكون من الحال عاملها مذكوراً في الجملة مقدرة لمضمون جملة اسمية، ولا يفيد السابق بل يثبت ما دل عليه السابق تضمناً أو التزاماً وهي خلف عن المذكور المقدر من نحو: أحقه أو أثبته، فإطلاق التأكيد عليه من حيث الخلفية، وأما ما يكون عاملها فيها؛ فإنها مقيدة للسابق تقييد غير منفك عنه ما دام هو فهي مؤكدة بنفسها إذ لا حذف، وثمة فهي كالتكرير في ضربت ضرباً[٣٨] .

قوله: وهو أوجه؛ أي انتصابه عن هو أوجه؛ لأنه أقرب وأدل على المقصود؛ أي دخوله التعديل تحت الشهادة مثل التوحيد، وأوفق بما عليه غالب الاستعمال وهو كون الحال المؤكدة عقيب الجملة الاسمية[٣٩].

قوله: وكذلك انتصابه على المدح؛ أي هو أيضاً أوجه من انتصابه من فاعل شهد؛ لكونه أقرب وأدل على المقصود أي دخول القيام بالقسط في حكم شهادة الله والملائكة وأولي العلم، وقيل: معناه مثل الانتصاب عن فاعل شهد، الانتصاب في كون الانتصاب

عنه له وجه منه على المدح من فاعل شهد لبعد النصب على المدح يكره عن معرفة وقوف الدلالة على المقصود[٤٠] .

قوله: نعم إذا جعلته... إلى آخره؛ هذا على تقدير الوصفية ظاهر، وأما على تقدير الحالية فمبني على أنها تقرير لمضمون الجملة المشهود بها؛ لأن تقديره[٤١] حينئذ نحو ذلك، ونثبته قائما على تقدير المدح بمنزلة التابع لما انتصب عنه، فكأنهم قالوا: يعني قائماً، ولذلك قال: أو نصباً على المدح منه أي هو من هو لا من فاعل شهد؛ لانتفاء الفائدة المذكورة حينئذ وهي الدخول تحت الشهادة كدخول الوحدانية حينئذ.

قوله: على أنه بدل من هو إنما جعله بدلاً؛ لأن الضمير لا يكون موصوفاً وهذا الإبدال إبدال من البدل إن كان الواقع بعد إلا في مثل: لا إله إلا الله بدلاً والخبر محذوفاً حسبما ذكر في المفصل[٤٢] وصرح به النحاة، والخبر المحذوف موجوداً، وفي الوجود وفي الإبدال من اسم لا إعمال للنفي بعد الانتقاض وفيه غموض وإن كان الواقع بعد إلا خبراً فلا إشكال.

قوله: ﴿**العزيز الحكيم)** صفتان المراد الصفة اللغوية[٤٣] لا النعت[٤٤] وإنما لم يذكر الإعراب لكون الإعراب مثل إعراب قائماً بالقسط، أي خبر مبتدأ محذوف أو بدلاً .

قوله: الحكيم الذي لا يعدل عن العدل؛ أي التسوية إن كان مراده أنه لا يميل عن العدل إلى الجور؛ لأن الجور لا يناسب الحكمة فهو موجود[٤٥]، وإن كان مراده أنه لا يميل عن العدل إلى الفضل أو الظلم كما هو مذهبه؛ فالحكيم لا يدل عليه؛ لأن الحكمة كثيراً ما تقتضي الفضل لإظهار القدرة وكمال الكرم وانتفاء الغرض[٤٦]؛ لقوله تعالى: ﴿**والله ذو الفضل العظيم**﴾[٤٧]، بل لا نجاة لأحد[٤٨] إلا بفضل الله تعالى فويل لأهل الاعتزال[٤٩] إن عومل بهم بموجب معتقدهم .

قوله: وهم علماء العدل والتوحيد[٥٠]؛ تعصب محض بلا حجة، فإن المعترفين بوحدانيته تعالى جميع علماء الإسلام سيما أهل السنة وعوام المسلمين عطف أيضاً بعضهم بالدليل، وبعضهم بالتقليد معترفون[٥١] فدعوى انحصار الاعتراف بالوحدانية والعدل في المعتزلة بناء على ما سمي المعتزلة أنفسهم بأهل العدل والتوحيد باطل بل كفر[٥٢]؛ لأن أولي العلم الشاهدين بذلك هم الأنبياء والأولياء والعلماء وكل من يعرف الله تعالى من العوام بالدليل، فكيف يصح الحصر فيمن لا يعرف وحدانية الله تعالى، ويتوهم أن الحكم بحدوث صفات الله تعالى توحيد، وأن العدل نفي الفضل والجور .

قوله: مؤكدة للجملة الأولى؛ أي مضمون قوله تعالى: ﴿**شهد الله أنه لا إله إلا هو**﴾[٥٣]، وقيل: مضمون ﴿**أنه لا إله إلا هو**﴾ وقيل: ﴿**لا إله إلا هو**﴾ المذكور ثانياً، والأول أنسب لسوق كلامه المشعر بأن قوله تعالى: ﴿**إن الدين عند الله الإسلام**﴾[٥٤]، إيذان وإعلام من الله تعالى بمضمون ذلك لا داخل في حكم الشهادة بناءً على أنه لم يقصد ذلك لم يكن لهذا الكلام موقع [و/٢٥٨] حسن.

وقيل في بعض الشروح[٥٥]: المراد أنها مذيلة معترضة مثل قوله تعالى: ﴿**أن اتبع ملة ابراهيم حنيفاً**﴾[٥٦]، وتعريف الخبر وضمير الفصل في قوله: الإسلام هو العدل والتوحيد؛ أي الإقرار بذلك لقصر المسند إليه على المسند، وفي قوله: وهو الذين[٥٧] لقصر المسند على المسند إليه، وقيل: بالعكس[٥٨].

قوله: وقد أذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد؛ بيان أن مقتضى الظاهر أن يقال هما أي: العدل والتوحيد، فوضع الإسلام موضع الضمير إيذاناً بأن الإسلام هو العدل والتوحيد، قال الإمام فخر الدين الرازي[٥٩] رضي الله تعالى عنه: فله خاض صاحب الكشاف جار الله الزمخشري[٦٠] هاهنا في التعصب للاعتزال وزعم أن الآية دالة على أن الإسلام هو العدل والتوحيد[٦١]، وكان ذلك المسكين بعيداً عن معرفة الأشياء إلا أنه

فضولي كثير الخوض فيما لا يعرف، وزعم أن الآية دالة على أن من أجاز الرؤية، أو ذهب إلى الجبر لم يكن على دين الله الذي هو الإسلام، والعجيب أن أكابر المعتزلة [وعظمائهم أفنوا أعمارهم في طلب الدليل على أنه لو كان مرئياً لكان جسماً، وما وجدوا فيه سوى الرجوع إلى الشاهد من غير جامع عقلي قاطع، فهذا المسكين الذي ما شم رائحة العلم من أين وجد ذلك؟!، وأما حديث الجبر والخوض فيه من ذلك المسكين فهو خوض فيما لا يعنيه؛ لأنه لما اعترف بأن الله تعالى عالم بجميع الجزيئات واعترف بأن العبد لا يمكنه أن يقلب علم الله جهلاً فقد اعترف بهذا الجبر فمن أين هو والخوض في أمثال هذه المباحث[٦٢] .

قوله: وفيه دلالة أي في قوله تعالى: ﴿**إن الدين عند الله الإسلام**﴾[٦٣]، بالمعنى الذي[٦٤] ذكره دلالة على من ذهب إلى تشبيه كالمجسمة[٦٥] وعلى العرشية أو إلى ما يفضي إلى التشبيه كأهل الحق القائلين بجواز الروية، فإن ذلك مفض إلى كونه جسماً أو عرضاً في حيز، وجهه بناء على زعم المعتزلة من أن المرئي لا يكون إلا كذلك.

قوله: أو ذهب إلى الجبر[٦٦]؛ أي من يقول بكون الخلق مجبورين في أفعالهم ولا اختيار لهم فيها مع أن الله تعالى يأمرهم وينهاهم ويثيبهم ويعاقبهم وأفعالهم لمحض قدرته، ومشيئته بدون تأثير لهم وهو ظلم محض ليس على دين الإسلام لكون التشبيه وما يفضي إليه مخلاً بالتوحيد بناءً على أنه يلزم أن يكون مركباً وحينئذٍ إما أن يكون شيئاً[٦٧] من أجزائه ممكناً أو لا فإن لم يكن ممكناً كان الواجب متعدداً أو إن كان ممكناً كان الواجب متعدداً مركباً من الممكن والواجب وعلى أن كل ما يكون في حيز وجهه لا يصلح أن يكون إلهاً؛ كما تقرر في علم الكلام، فيلزم أن يكون الإله غيره فيلزم التعدد ولكون الخبر مخلاً بالعدل[٦٨].

والجواب: منع كون الرؤية مقتضياً للجهة والمقابلة؛ لأن ذلك في الشاهد وقياس الغائب عليه ليس بجائز لعدم الجامع، وبأن تصرف المالك على الإطلاق في مملوكه كيف كان لا يكون جوراً أو ظلماً، فإن ذلك في العباد، والمعتزلة يقولون: التصرف في الملك مشروط بصفة الحكمة؛ لئلا يضع وصفه تعالى بالحكمة، وليس من الحكمة التكليف بضد ما هو مجبور عليه ثم التعذيب عليه[٦٩]، والأشعريون[٧٠] يدفعون بما ذكرنا من الله تعالى مالك لا يسأل عما يفعل يتصرف في ملكه كيف يشاء، ويجوز أن يكون التصرف بهذا الطريق هو مقتضى الحكمة، ولعدم العلم بالحكمة لا يجوز الحكم بعدم الحكمة على أن مذهب الأشعري[٧١] ليس المذهب المختار عند جمهور أهل السنة، فإن المختار عندهم أن لا جبر بل للعبد نوع اختيار في فعله، فإنا نفرق بين تحريك اليد بالاختيار وبين حركة المرتعش والتكليف والثواب والعقاب لهذا الاختيار الجزئي، ثم المعتزلة قائلون بأن العباد خالقون لأفعالهم الاختيارية، ويجعلون العبيد مساوية لمولاهم، وهو مناف لتوحيد الأفعال، وقول بتساوي القدرتين في الاختصاص بإيجاد بعض دون بعض وهو منسوب[٧٢] لتوحيد الصفة مستجلب لنقصان الذات تعالى الله عما يقول الزائغون علوا كبيراً .

قوله[٧٣]: والبدل هو المبدل منه ؛ في المعنى مجاز[٧٤]هو[٧٥] باعتبار أن البدل هو المحكوم عليه بالحكم على المبدل منه، وما قيل في بعض الشروح: قاله مولانا سعد الدين [٧٦] أما في[٧٧] في بدل الكل فظاهر أنه [ظ/٢٥٨] نفسه، وأما في الأخرين فاعتبار أنه المقصود بالنسبة جمع بين المعنى الحقيقي والمجازي[٧٨] في قوله هو المبدل منه في المعنى[٧٩].

قوله[٨٠]: وهذا أيضاً شاهد وجهه: أن الفعل واقع على أن الدين عند الله الإسلام والحكم بالتوحيد والعدل اعتراض مؤكد لذلك فيكون دين الإسلام هو العدل والتوحيد، وتكرير

المصنف هذا القول خروج عن نهج الحق والإنصاف؛ لأن العدل والتوحيد أساس الإسلام، ولا ينازع فيه أحد من المسلمين، لكن يعني أن الإله واحد لا شريك له في الألوهية وأنه عادل في أفعاله لا يظلم أحداً، والآيات والأحاديث لا تدل إلا على هذا إلا بالمعنى الذي أراده على نهج المغالظة بالاشتراك اللفظي من نفي الصفات القديمة، ومن وجوب ثواب المطيع وعقاب العاصين وتفويض أفعال العباد إلى العباد وإرادتهم فقط وإسناد الشرور والقبائح إلى الشيطان، فإنه لا يدل عليه الكتاب والسنة وغيرهما من الأدلة الشرعية والعقلية إلا من خرافات المعتزلة التي هي كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء[٨١]، وتسميتهم أنفسهم بإغواء الشيطان بأهل العدل والتوحيد من قبيل تسمية الهندي بالكافور[٨٢]، وأنهم لو ارتقوا إلى السماء لا اسم لهم إلا المعتزلة[٨٣]، وعدلهم[٨٤] يبطل توحيدهم[٨٥] لاستلزامه[٨٦] كثرة الخالقين، وتوحيدهم يبطل عدلهم لاستلزام نفي الصفات نفي الأفعال حسبما بين في موضعه ما ذكره في تفسير هذه الآية إن كان عن اعتقاد فهو دليل قلة البضاعة وإن كان لتغليظ العوام فهو وقاحة نعوذ بالله من ذلك .

قوله[٨٧]: حاله عن المذكورين؛ يريد الصابرين والصادقين إلى أخر مكانه، قال: ﴿**والله بصير بالعباد**﴾[٨٨]، الموصوفين بهذه الصفات حال كونهم شهداء لله، وما ذكره مبني على تجويز الحال عن[٨٩] الصفة إلا أن يجعل المذكورون أي الصابرون والصادقون[٩٠] نصباً على المدح بناءً على أن قوله تعالى: ﴿**الذين يقولون**﴾[٩١] رفع على المدح لا يصلح موصوفاً للصابرين، وقوله: ﴿**والملائكة وأولوا العلم**﴾[٩٢] على هذا مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: وهما كذلك معترض بين الحال وصاحبها، وما قيل: لا يحسن في المعنى تقييد العامل بالحال مدفوع بأن هذه الحال مؤكدة لا تقتضي التقييد فذو الحال بالآخرة العباد والعامل بصي، أي الذي في قوله: ﴿**والله بصير بالعباد** ﴾[٩٣][٩٤].

قوله[٩٥]: فعلام: عطف على هذه القراءة؛ أي قراءة شهداء نصباً ورفعاً.

قوله[٩٦]: على الضمير المستكن؛ قيل: العطف على الضمير المستكن لوقوع الفصل إنما يكون على تقدير الرفع، وأما على تقدير النصب القائل أكثر الشراح[٩٧] فالملائكة وأولوا العلم مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: وهم كذلك، وهو تحكم مبني على توهم أن قوله: هذه القراءة في السؤال إشارة إلى قراءة الرفع، وليس كذلك؛ قيل: هو إشارة إلى القراءتين المشار إليهما بقوله وقري إلى آخره[٩٨].

قوله[٩٩]: (ذكره أولاً... إلى آخره) ؛ مراده: أنه ليس بتكرير لمجرد التأكيد والتقرير؛ بل فيه شائبة التأسيس[١٠٠].

وحاصل كلامه: أن في قوله تعالى: ﴿**شهد الله**﴾[١٠١] ...إلى آخره إثبات للتوحيد والعدل أربع مرات، الأولى: في قوله: ﴿**لا إله إلا هو قائماً بالقسط**﴾، والثانية: في تكرار ﴿**لا إله إلا هو**﴾، والثالثة: في ﴿**العزيز الحكيم**﴾، والرابعة: في ﴿**إن الدين عند الله الإسلام**﴾.

ووجه كلامه: أنه أثبت الوحدانية على الاختصاص بقوله: ﴿**لا إله إلا هو**﴾، وقرن به إثبات العدل لا على الاختصاص، ثم ذكر كلمة التوحيد ليدل على الاختصاص بالصفتين؛ لكون الضمير فيها راجعاً في ذلك الموصوف بالصفتين، فيحصل من رجوع الضمير إليه تخصيص العدل أيضاً، ولا يخفى أن هذا الكلام مشوش لا صحة له؛ لأنه لا معنى لاختصاصه بالوحدانية إلا قصر الألوهية عليه وهو معنى : ﴿**لا إله إلا هو**﴾، وبرجوع الضمير في الكلمة المكررة إلى الموصوف بالوحدانية والعدل، لم يكن المعنى إلا أن لا إله إلا هو العدل، فمن أين يلزم تخصيص العدل، وعلى تقدير كون المراد بالاختصاص للإنصاف لا يلزم مراده هو أن الله تعالى لا يعدل عن العدل في أفعاله، والوقوع في هذا التكليف والذهاب كل مذهب من الهيمان في حب مذهبه وفي ترويجه، عصمنا الله تعالى من حب ما لا ينبغي والرضا به فإن الحب يعمي ويصم[١٠٢].

قوله[١٠٣] تعالى:﴿**وما اختلف الذين أوتوا الكتاب**﴾[١٠٤]... إلى آخره اختلف في المراد من الذين أوتوا الكتاب.

فقيل: اليهود والنصارى[١٠٥].

وقيل: اليهود.

وقيل: النصارى.

وعلى القول الأول قيل: اختلافهم تركهم الإسلام وهو العدل والتوحيد، إما تركهم التوحيد، فلتثليث النصارى حيث قالوا: ثلاثة أقانيم أقنوم الأب، وأقنوم الابن، وأقنوم روح المقدس، والأقنوم في اللغة السريانية: الأصل الجوهري كالضاحك للإنسان ويلزمه كونه جوهرًا[١٠٦]؛ لأنه محمول على الجوهر أي القائم بنفسه، ومرادهم بالأقنوم الجوهر مجازا واعتقادهم أن الله تعالى جوهر[١٠٧] وقول اليهود: عزير ابن الله والقول بالنبوة شريك؛ لأن الله لا بد أن يكون مثله وإلا يكون بعضا[١٠٨] ، وأما تركهم العدل فلقولهم: نحن أحق بالنبوة من قريش؛ لأنهم أميون ونحن أهل كتاب، [و/٢٥٩] وهذا نسبة الجور إلى الله تعالى[١٠٩].

قيل: القائل مولانا بدر الدين[١١٠] قوله: وهذا تجريد إنما يتم لو سلموا نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم ليعتقدوا أن الله تعالى قد جار عليهم، وفيه منع ظاهر؛ لأن المراد أن النبوة لو كان في قريش لكان ظلماً من الله عليهم، وهذا تجويز للجور لعدم استحالة كون النبوة في قريش عقلاً عندهم، بل مخالفاً للعادة وليس في هذا تسليم كون نبينا نبيا العرض في ذلك كاف[١١١] .

قوله: يطأون أعقابهم؛ كناية عن الاقتداء .

قوله: (لا شبهة في الإسلام)؛ قد مر أنه من التركيب الذي يمنع صحته عبد القاهر[١١٢] والسكاكي [١١٣]، واستقصينا الكلام فيه، والمراد منه: أن نفياً مفعول له؛ لما دل عليه

النفي والاستثناء من ثبوت الاختلاف بعد مجيء العلم، فهو مثل قولك: ما ضربت إلا زيداً مأدباً، والحصر مستفاد من المقام أو من التركيب إن جوز بعده الاستثناء المفرغ؛ ليكون التقدير ما اختلفوا في وقت من الأوقات لغرض إلا بعد حصول العلم؛ لغرض البغي كما في قولنا: ما ضرب إلا زيد عمراً أي ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمراً[١١٤].

قوله: اختصر على بناء المفعول؛ معناه حضره الموت .

قوله: استودعه؛ معناه أستحفظه[١١٥].

قوله: (أخلصت نفسي وجملتي)؛ مراده أن الوجه مجاز عن النفس والذات، كما في قوله تعالى: ﴿**ويبقى وجه ربك**﴾[١١٦]، أو عن جملة الشخص من باب التعبير عن الكل بأشرف الأجزاء[١١٧] .

قوله: (يعني أن ديني... إلى آخره) ؛ بيان لكيفية الربط بين الشرط والجزاء، وثبت في بعض النسخ بلفظ الماضي في الموضعين وكذلك[١١٨] في نسخة المصنف في بعض النسخ بلفظ المضارع.

قوله: (فهو دفع للمحاجة)؛ أي قوله أسلمت دفع للمحاجة[١١٩] بأنه لا وجه لها بعد إيضاح الحقيقة؛ لأن الجدال إنما يكون في أمر خفي، وما يدعوا إليه النبي صلى الله عليه وسلم أمر ظاهر، وهو الدين القديم فلا يكون المحاجة إلا مكابرة، وبهذا السقط ما يتوهم أن قوله: ﴿**فقل أسلمت**﴾[١٢٠]... إلى آخره ليس محاجة ولا حجة بل هو ذكر للمدعي[١٢١] وهو غير مفيد في مقام المحاجة .

قوله: (وقل للذين أتوا الكتاب): معطوف على الجزاء وهو قوله فقل أسلمت[١٢٢] لا الشرط؛ كما قيل للتكليف أي الاحتياج إلى التقدير وهو إن حاجك أهل الكتاب فادفع محاجتهم ثم عمم الدعوة وقل[١٢٣][١٢٤] .

قوله: ومنه قوله تعالى: ﴿**فهل أنتم منتهون**﴾[١٢٥].

المراد أنه نظيره في السؤال الإستقصار[١٢٦]، وإلا فهل ادعى لطلب الانتهاء من الهمزة[١٢٧] الادعاء[١٢٨] وليس فيما نحن فيه ذلك .

قوله: (وفي هذا الاستفهام استقصار)؛ مراده أن القصد في مثل هذا ليس إلى حقيقة الاستفهام لعدم اقتضاء المقام، والاستقصار هو: التشبيه إلى التقصير، والأسداد جمع سد، وما في ما يصرف موصولة أو مصدرية في موقع المبتدأ، وقوله: للمعاند؛ خبره، والبلادة ضد الذكاء، والكله بكسر الكاف مصدر كلَّ السيف، وسيف كليل الحدّ؛ أي غير قاطع[١٢٩] .

قوله: (فقد نفعوا أنفسهم)؛ مراده أن قوله تعالى: ﴿**فقد اهتدوا**﴾[١٣٠]، كناية عن ذلك بياناً لفائدة الشرط[١٣١] لئلا يتوهم أنها خالية عن الفائدة[١٣٢].

قوله: (وقرأ أي يقتلون النبيين والذين يأمرون)[١٣٣]؛ أي بالعطف على النبيين من غير إعادة الفعل قوله: (وهم أهل الكتاب)؛ بيان للمراد بقوله تعالى:﴿**إن الذين يكفرون**﴾[١٣٤] إلى آخره، وفائدة المضارع الدال على الاستقبال والحال، وقتل الأنبياء كان فيما مضى في زمان آباء أهل الكتاب القاتلين للأنبياء وأتباعهم الآمرين بالقسط الدلالة على الاستمرار؛ لأن المعاصرين كالقاتلين لأنهم راضون بذلك، وهم حول قتل النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين على دين آبائهم أو لأن[١٣٥] وشأنهم ذلك كما يقال: النار محرقة والسم قاتل، والحكم على المعاصرين بقرينة فبشرهم لا على المجموع ليلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز باعتبار[١٣٦][١٣٧] فإن[١٣٨] القتل من الأسلاف ومن المعاصرين الرضا والحكم بالاستمرار جمع بين الحقيقة والمجاز على أن الحكم بالاستمرار على القتل في الحال أو الاستقبال في الكل مجاز لأن الماضين قد انقرضوا والمعاصرين لم يباشروا، فلا جمع بين الحقيقة والمجاز أصلاً[١٣٩] .

قوله: (ليضمن اسمها معنى الجزاء)؛ أي الشرط وهو التشبيه[١٤٠] على أن الجزاء من المجازات لا جزاء الشرط، ثم الجملة الطلبية في موضع الخبر[١٤١] من غير تقدير القول عند المحققين؛ لأنه خبر مبتدأ لا خبر قسم للإنشاء[١٤٢]، وبتقديره عند آخرين بناء على عدم صحة الحمل، أو على الاشتراك اللفظي[١٤٣] وما قيل: أن المراد بالنبيين نبينا صلى الله عليه وسلم لأنه عليه السلام لما صدقهم كان في معنى جميعهم وهم.

قال القاضي الامام البيضاوي [١٤٤] غفر له: منع سيبويه [١٤٥] إدخال الفاء في خبر إن كليت ولعل، وبعد الوقوف على تفسير (حاشية التبريزي على الكشاف) للعلامة عبد الكريم التبريزي. وتحقيق جزء منه، يمكن أن نبين بإن هذا التفسير يمكن عده من التفاسير المهمة، فقد حشد المصنف اراء علماء كثيرين للاستدلال على صحة ما ذهب إليه من الآراء البلاغية والنحوية . ولم يتحَر المصنف الروايات الصحيحة في الاستدلال، وإنما ضمنها روايات ضعيفة ولم ينقل النقل الصحيح للآيات القرآنية لربما وردت سهواً، فضلاً عن ذلك فقد اعتمد المصنف على تفاسير من سبقه من المفسرين، ناقلاً آراءهم، وهو ما شكل نسبة كبيرة جداً من هذا التفسير. خاصة اعتماده على اراء الرازي والعلامة سعد الدين ، في الاستدلال، اما الآراء المخالفة فقد كان يذكر اراء سيبويه وآراء العلامة ابو البقاء الكعبري ، كذلك استطرد المصنف في بعض المواضع بمناقشة الموضوعات ذات الصلة بموضوعه، أن العلامة التبريزي يذكر اراء العلماء ويستدل بآرائهم ثم يذكر رأيه في ذلك، تضمنت النسخة (د) اسقاطات كثيرة إضافة إلى الطمس الواضح وكانت من اكثر النسخ تلفاً. وكذلك النسخ (ج ود) كانت تتضمن ايضاً اسقاطات .

الهوامش والمصادر

(١) الاستعارة التصريحية التبعية :هي ان يكون اللفظ المستعار فعلاً او اسم فعل أو اسماً مشتقاً أو اسماً مبهماً أو حرفاً ,ينظر جواهر البلاغة ,٣١٠

(٢) في ب، د: " الإقرار والاحتجاج من الملائكة ".

(٣) (فالضمير في احتجاجهم راجع إلى أولي العلم، قيل: ولو جعل راجعاً إلى الملائكة وأولي العلم كان صحيحًا أيضًا على أن) سقط من ب، د

(٤) الأنبياء سقط من (ب)، (د).

(٥) لا يخفى سقط من (ب)، (د).

(٦) استعمال سقط (د).

(٧) في (د) لكون

(٨) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر: جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراه): ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥ م، ٤٩٨/٢.

(٩) في د , قيماً به.

(١٠)الحديد: ٢٥.

(١١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١, ١٩٩٨م ٢/ ١٩٢.

(١٢) الشيخ الرضيّ: هو رضي الدّين الأستراباديّ، محمّد بن الحسن الرضي الاستراباديّ (ت:٦٨٤هـ)، نحويٌّ وعالمٌ باللغة العربيّة، شرح كافية ابن الحاجب، وشافيته في علم الصرف. ينظر: الأعلام، خير الدين الزركليّ: (٨٦/٦) شرح الرّضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، (٢٨٧/٢)، والكشف والبيان في تفسير القرآن، الثعلبيّ، (٢١٧/١).

(١٣) البقرة، ٦٠.

(١٤) التوبة، ٢٥.

(١٥) أحمد بن عبد الرحيم العالم الفاضل أبو زرعة الشيخ ولي الدين العراقي (ت ٨٢١ هـ) صنف مبهمات الحديث وبين فيه الأسماء المبهمة الواقعة في متن الحديث والأسانيد وصنف الحاشية على تفسير الكشاف وهي حاشية كبيرة الحجم لخص فيها حاشية ابن المنير المذكور آنفا والعلم العراقي

وأبي حيان وحاشية الحلبي والسفاقسي مع إضافة زيادة وإيراد أحاديث شريفة وشرح خطبة الكشاف. ينظر طبقات المفسرين، للأدنه وي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة–ط: ١، عام: ١٩٩٧م، (٣١٤/١)، سير أعلام النبلاء للذهبي، ١٣/ ٦٦.

(١٦) المراد مولانا ولي الدين سقط (ج)، (د).

(١٧)في ,ب ج د ,(ههنا)ويكتبها الناسخ هكذا في باقي النسخ.

(١٨) المفصّل في صنعة الإعراب، ألفه الإمام أبو القاسم، محمود بن عمرو الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ): علي بو ملحم، شرحه ابن يعيش، وقد قسمه مُصنفه إلى أربعة أقسام، الأسماء والأفعال والحروف والمشترك بين الأسماء والأفعال والحروف، مستشهداً بالآيات والأحاديث وأشعار العرب، والأمثال والأقوال العربية , ينظر كشف الظنون، ج: ٢، ص: ١٧٧٤.

(١٩) حاشية سعد الدين على الكشاف، ظ/١٨٣، مخطوط.

(٢٠) شرح الوافية، ص: ٢٢٣، وشرح الأشموني: ١٩٢/٢.

(٢١) شرح الكشاف لقطب الدين الرازي من اول القرآن إلى سورة طه , و/٩٤ ,مخطوط .

(٢٢) (وفي بعض الشروح: أن سمي هذا حالاً ثابتة تقيم الحال مثبتة ومؤكدة وثابتة وهو قول لم يقل به أحد من النحاة), سقط من ب , د .

(٢٣) القائل هو: بشامة بن حزن النهشلي , لم يرد عن ولادته شيء لكنه عاصر الجاهلية وأدرك الاسلام (ت ٤٥ هـ)، ينظر: الكامل، ص: ١٤٥ والأصول: ٣/ ٣٦٧ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي، ص: ١٠٢ والمؤتلف والمختلف، ص: ٦٦، والشاهد فيه: نصب "بني" على الاختصاص والتقدير "أعني".

(٢٤) في (ب)، (د): فإنه.

(٢٥) (به) سقط من ج.

(٢٦) (عنه) سقط من د.

(٢٧) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣، ٥٠/٤.

(٢٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، ٣٧٢/١١.

(٢٩) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط ١: ١٩٩٧م، ١٠١/٣.

(٣٠) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ,ط١ , ٢٠١٠ م، ١٥٥٨/٤.

(٣١) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ١٦٧٢/٤.

(٣٢) مفهوم المخالفة: هو دلالة اللفظ على انتفاء حُكم المنطوق عن المسكوت عنه؛ لانتفاء قيد معتبر في ذلك الحُكم؛ أي: تعليق الحُكم على قيد، إذا انتفى القيدُ انتفى الحُكم، وهذا القيد قد يكون صفة أو شرطًا، أو غاية أو عددًا، أو قصرًا وحصرًا، وقيل: مفهوم المخالفة: هو الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحُكم عما عداه، ومعنى ذلك: أنه إذا خصَّ شيء بالذكر ونطق به وصرح بحُكمه، فإنا نستدل بذلك على أن المسكوت عنه يخالفه في الحُكم، فإن كان المنطوق به قد أثبت حكمه، فالمسكوت عنه قد نفي عنه ذلك الحُكم، وإن كان المنطوق به قد نفي حكمه، فالمسكوت عنه قد أثبت له ذلك الحُكم ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن لعبدالكريم النملة ١٧٦٥/٤.

(٣٣) وهم الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة، ينظر: مختصر ابن اللحام: (١٣٣)، والقواعد والفوائد الأصولية: (٢٩٠ – ٢٩٢)، وشرح الكوكب المنير: (٤٨٩/٣) وما بعدها، ومذكرة الشنقيطي: (٢٤١).

(٣٤) ينظر : تقريب التفسير, تلخيص الكشاف ,محمود بن مسعود , الشيرازي , قطب الدين (ت ٧١٠هـ) ٤١/ ب , مخطوط

(٣٥) (لأن كل مستحق للعبادة قائم بالقسط، ثم فائدة هذا الوصف التعويل بعد التوحيد وانسحاب الشهادة عليهما معاً), سقط من ب، د.

(٣٦) في أ، ج: عدم العامل.

(٣٧) المفصل ص ٦٣ , وينظر , فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ) الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ط١ ,٢٠١٣, ٥١/٤.

(٣٨) شرح حاشية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣) العلامة: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ,١٩٧٥ م، ٧٣/٤.

(٣٩) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، ط١: ١٤٢٠ هـ، ٦٢/٣.

(٤٠) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١ , ٢٠١٣، ٥٢/٤.

(٤١) في (ب): تقدير.

(٤٢) لم أجده في المفصل.

(٤٣) وصف: وصف الشيء له وعليه وصفا وصفة: حلاه، والصفة الحلية، الليث: الوصف وصفك الشيء بحليته ونعته، ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (٢٢٤/١٥).

(٤٤) ينظر الفروق اللغوية: (١ / ٥٤٤) ابو الهلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٩٥ هـ) عالم لغوي وأديب نسب إلى عسكر مكرم من قرى الأهواز، الفرق بين النعت والصفة: أن النعت فيما حكى ابو العلاء رحمه الله: لما يتغير – من الصفات.

والصفة لما يتغير ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعت، قال: فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير، ولم يستدل على صحة ما قاله من ذلك بشيء, والنعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر، ولهذا قالوا هذا نعت الخليفة كمثل قولهم الامين والمأمون والرشيد، وقالوا أول من ذكر نعته على المنبر الأمين، ولم يقولوا صفته وإن كان قولهم: الأمين صفة له عندهم لأن النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها ما لا تفيدة الصفة، ينظر: الفروق اللغوية، المؤلف: ٥٤٤/١٦.

(٤٥) في ج: موجه.

(٤٦)(لإظهار القدرة وكمال الكرم وانتفاء الغرض) سقط من (ب)، (د).

(٤٧) آل عمران، ٧٤.

(٤٨) (لأحد) سقط من ب، د.

(٤٩) الْمُعْتَزِلَةُ هي فرقةٌ كلاميّةٌ ظهرت في أواخر العصر الأموي (بداية القرن الثاني الهجري) في البصرة وازدهرت في العصر العباسي، من أشهر رؤسائهم: واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وأبو علي الجبائي، وتمثل الأصول الخمسة التي قالوا بها عمدة طريقتهم وهي: التوحيد والعدل والمنزلة بين

المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انظر: أبو الفتح الشهرستاني، الملل والنحل، (٥٧/١)، أبو المظفر الإسفراييني، التبصير في الدين، ص: ٣٧.

(٥٠) ويعني بعلماء العدل والتوحيد: المعتزلة، وهم يسمون أنفسهم بهذا الاسم، ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ، ٦٥/٣.

(٥١) (معترفون) سقط من ب، د.

(٥٢)(بل كفر سقط) من أ، ج.

(٥٣)آل عمران , ١٨.

(٥٤) آل عمران، ١٩.

(٥٥) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) ٥٣/٤

(٥٦) النحل، ١٢٣.

(٥٧) في ب :(الذي) , وسقط من , د

(٥٨) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣، ٥٣/٤.

(٥٩) وهو الفخر الرازي محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، ولد عام ٥٤٤ هجرية، وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، ويقال له (ابن خطيب الري) رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراه. أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها. وكان يحسن الفارسية، وتوفي عام: ٦٠٦ هـ ، ينظر: كتاب الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين ط ١٥: ، ٢٠٠٢ ، (٣١٣/٦).

(٦٠) الزمخشري: العلامة، كبير المعتزلة أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨ هـ) النحوي صاحب " الكشاف " و " المفصل "، من أهل خوارزم، وزمخشر إحدى قراها، كان إمامًا في النحو واللغة وكان فصيحًا بليغًا علامة كان يضرب به المثل في الأدب والنحو، لقي الأفاضل والكبار، له تصانيف في التفسير وشرح الأحاديث، وفي اللغة، ينظر سير أعلام النبلاء: (١٥١/٢٠).

(٦١) شرح الكشاف لقطب الدين الرازي , و/ ٩٦ ,مخطوط .

(٦٢) ينظر: مفاتيح الغيب التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ، (١٧٠/٧)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،(مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى)، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ، ٣٤٥/١.

(٦٣) آل عمران، ١٩.

(٦٤) (الذي) سقط من ب، د.

(٦٥) المجسمة: هم من يقولون بأن الله جسم، أو يشبهون الله بالمخلوقات، ويُطلَق عليهم أيضًا الحشوية، قال أبو الفرج: وقد ذهب طائفة من أصحابنا الى أنّ الله . عزّ وجلّ . على عرشه ما ملأه، وأنّه يُقعِد نبيّه معه على العرش، ثمّ قال: والعجب من قول هذا: ما نحن مجسّمة، انظر: دفع شبهة التشبيه ص ١٢٨.

(٦٦) الجبرية: طائفة من القدرية يعتقد أتباعها بأنّ العبد مجبور على أفعاله، بمعنى أن حركاته بمنزلة حركات الجماد، ولا قدرة له عليها، ولا اختيار، دون أن يفرقوا بين أمر الله الكوني وأمره الشرعي. وأول من قال بهذا المذهب الباطل: الجعد بن درهم مؤدب مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، وهؤلاء الجبرية غلاة في القدر، بخلاف القدرية، فهم نفاة جفاة في القدر، ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ٤٣/١.

(٦٧) في ج: شيء.

(٦٨) درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م،١٠٠/٣.

(٦٩) شرح الأصول الخمسة، ص: ٣٢٣.

(٧٠) وهم فرقة ينتسبون إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري؛ المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، فرقة تمثل مع الماتريدية والحنابلة أهل السنة والجماعة، تعتمد في استدلالها على النقل، بجعل العقل خادما له لا حاكمًا عليه، ينظر: الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ) الناشر: مؤسسة الحلبي، (٩٤/١).

(٧١) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بُردَةَ عامر ابن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي موسى الأشعري، ولد رحمه الله سنة ستين ومائتين بالبصرة، وقيل: بل ولد سنة سبعين ومائتين، وفي تاريخ وفاته اختلاف منها أنه توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، وقيل: سنة أربع وعشرين، وقيل: سنة ثلاثين، توفي رحمه الله ببغداد ودفن بين الكرخ وباب البصرة. ينظر: طبقات الشافعية (٢/ ٢٤٥)، تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٦ –٣٤٧)، شذرات الذهب (٢/ ٣٠٣– ٣٠٥)، وفيات ا لأعيان (٣/ ٢٨٤–٢٨٦).

(٧٢) في ب، د: مسلوب

(٧٣)(قوله) سقط من د.

(٧٤)(في المعنى مجاز) سقط من د، ب.

(٧٥) (هو) سقط من أ, ب

(٧٦) على حاشية النسخة أ، ب .

(٧٧) في سقط من (ب)، (ج) .

(٧٨) حاشية سعد الدين على الكشاف , و/١٨٥ ,مخطوط .

(٧٩) في المعنى سقط) من (ب)، (د) .

(٨٠) (قوله) من سقط (د) .

(٨١) سورة النور، الآية: ٣٩.

(٨٢) حدود العالم من المشرق إلى المغرب، المؤلف: مجهول (توفي: بعد ٣٧٢هـ)، محقق ومترجم الكتاب (عن الفارسية) : السيد يوسف الهادي، الناشر: الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة: ١٤٢٣ هـ، ص: ٣٥.

(٨٣) (وأنهم لو ارتقوا إلى السماء لا اسم لهم إلا المعتزلة)سقط من (ب)، (د) .

(٨٤) يقول القاضي عبدالجبار: "اعلم أن العدل مصدر عدل يعدل عدلاً، كما أن الضرب مصدر ضرب يضرب ضرباً، وقد يذكر ويراد به الفعل، ويذكر ويراد به الفاعل، فإن وصف به الفعل، فالمراد به كل فعل حسن يفعله الفاعل لينفع به غيره أو ليضره" انظر: شرح الأصول الخمسة: (ص٣٠١).

أما العدل في اصطلاح المتكلمين: فالمراد به: أن أفعاله تعالى كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه، انظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق، ص: ١٥١

(٨٥) وهو في اصطلاح المتكلمين العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيا وإثباتا على الحد الذي يستحقه، والإقرار به، ولا بد من اعتبار هذين الشرطين: العلم والإقرار

جميعا، لأنه لو علم ولم يقر أو أقر ولم يعلم لم يكن موحدا، انظر: شرح الأصول الخمسة، ص: ١٢٨.

ويعني التوحيد عندهم نفي صفات الباري عز وجل، وقد نقل ابن المرتضى المعتزلي إجماع المعتزلة على قولهم في الصفات، فقال: "وأما ما أجمعت عليه المعتزلة، فقد أجمعوا على أن للعالم محدثا، قديما، قادرا، عالما، حيا، لا لمعان"

المنية والأمل في شرح الملل والنحل: ص: ٥٦.

(٨٦) في د: لاستلزامهم .

(٨٧)قوله سقط من د .

٥غافر، ٤٤.

(٨٩) في (د): على .

(٩٠) على حاشية الأصل أ.

(٨) آل عمران، ١٦.

(٩٢) آل عمران، ١٨

(٩٣) آل عمران، الآية: ١٥، ٢٠.

(٩٤) أي الذي في قوله: ﴿والله بصير بالعباد ﴾ سقط من ب , د، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، [ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني]، المؤلف: محمد بن عرفة الدسوقي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ٦٢٥/٢.

(٩٥) قوله, سقط من , د .

(٩٦) قوله سقط من , د .

(٩٧) على حاشية النسخة أ، ب .

(٩٨) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣، ٥٦/٤.

(٩٩) قوله سقط من د .

(١٠٠) التأسيس معناه :أن يكون في الكلام تشابه، أو ما يوهم التشابه ,يقتضي اللفظ الثاني غير ما اقتضاه الاول ,والتأكيد أن يكون الثاني مقتضياً عين ما اقتضاه الاول . (والتأسيس اصل ,والتأكيد فرع , وحمل اللفظ على الفائدة الأصلية أولى) .قال الجرجاني :(التأكيد :تابع يقرر أمر المتبوع في

النسبة أو الشمول ,وقيل :عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله) .وقال :(التأسيس عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن أصلاً قبله ,فالتأسيس خير من التأكيد ,لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة) , ينظر :الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٨٥/٢ , والتعريفات ص ٥٠ .

(١٠١) آل عمران، ١٨.

(١٠٢) مدارج السالكين في منازل السائرين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٥٩ – ٧٥١)، ٣٧٧/٣.

(١٠٣) (قوله) سقط من, د .

(١٠٤) آل عمران، ١٩.

(١٠٥) ينظر: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م، (٢٤٣/١).

(١٠٦) اختلفت عبارات المتكلمين في تعريفه: فقال بعضهم: الجوهر: هو المتحيز، وزاد عليه بعضهم (بذاته) فقال: الجوهر: هو المتحيز بذاته، وقال آخر: الجوهر: هو الذي يوجد قائماً بذاته، وعرّفه الحكماء: الموجود لا في موضوع. انظر: قواعد العقائد للطوسي، ص: ٤٣٩، كشف المراد، ص: ١٠٠، بداية الحكمة، ص: ٩١.

(١٠٧) والأقنوم في اللغة السريانية: الأصل الجوهري كالضاحك للإنسان ويلزمه كونه جوهرًا(١٠٧)؛ لأنه محمول على الجوهر أي القائم بنفسه، ومرادهم بالأقنوم الجوهر مجازا واعتقادهم أن الله تعالى جوهر) سقط من ,ب، د .

(١٠٨)والقول بالنبوة شريك؛ لأن الله لا بد أن يكون مثله وإلا يكون بغضا سقط من ب، د .

(١٠٩) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ ٥٥/٦، منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب، المؤلف: عبد العزيز بن حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر (ت ١٢٤٤هـ)، ٣٥٧/١.

(١١٠) (القائل مولانا بدر الدين) على حاشية , النسخة أ، ب .

(١١١)(وليس في هذا تسليم كون نبينا نبيا العرض في ذلك كاف) سقط من , ب، د .

(١١٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر الجرجاني النحوي المشهور، واضع أصول البلاغة، فارسي الأصل، جرجاني الدار، عالم بالنحو والبلاغة، بل كان من أكابر النحويين، وإمام العربية واللغة والبيان، وأول من دون علم المعاني، عاش عبد القاهر الجرجاني في جرجان دون أن ينتقل لبلد غيرها

حتى وفاته، فتوفي سنة ٤٧١هـ، وقيل: إنه مات في سنة ٤٧٤هـ، انظر: الذهبي: تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، (١٠/ ٣٣٢).

(١١٣) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين، عالم بالعربية والأدب. مولده سنة ٥٥٥ هـ ووفاته سنة ٦٢٦ هـ بخوارزم. من كتبه " مفتاح العلوم – ط " و " رسالة في علم المناظر، انظر : سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م، (٢٢٢/٨)

(١١٤) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: ٩٤٣ هـ)، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٥٦٥/١.

(١١٥) شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم، الحميري اليمني، (ت ٥٧٣ هـ)، تحقيق: حسين العمري وآخرون، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط:١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ٧١١٦/١١.

(١١٦) الرحمن، ٢٧.

(١١٧) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي المصري، دار صاد–بيروت: (١٣/٣).

(١١٨) (وكذلك) سقط من, ب , ج , د ,

(١١٩) المحاجة: تعني قدرة الفرد على تفنيد ودحض حجج الطرف الآخر بالأدلة والبراهين الاستدلالية والواقعية، وجثه على التخلي عنها ...وهي تتضمن عمليتان رئيسيتان: التفنيد، والإقناع، انظر: كتاب أصول الدعوة وطرقها، المؤلف: منهاج جامعة المدينة المنورة العالمية، الناشر: جامعة المدينة المنورة، (٣٧٥).

(١٢٠) آل عمران، ٢٠.

(١٢١) في د: المدعي .

(١٢٢) (وهو قوله فقل أسلمت) سقط من , ب، د .

(١٢٣) (وهو إن حاجك أهل الكتاب فادفع محاجتهم ثم عمم الدعوة وقل) سقط من ,ب، د .

(١٢٤) فتوح الغيب، شرف الدين الحسين بن عبدالله، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن، الطبع:١٤٣٤هـ–٢٠١٣م، (٥٩/٤).

(١٢٥) سورة المائدة، الآية: ٩١.

(١٢٦) استقصر الشيء: يعني عده قصيرًا.

(١٢٧) (الانتهاء من لهمزة) سقط من ب، د .

(١٢٨) (الادعاء) سقط من أ، ج .

(١٢٩) معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد، الطبعة: ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، (١٩٥٢/٣).

(١٣٠) سورة البقرة، الآية:١٣٧.

(١٣١) في أ، ج: (الشرطية) .

(١٣٢)(لئلا يتوهم أنها خالية عن فائدة) سقط من ب، د .

(١٣٣) وهي قراءة أبي، ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م، (٦١/٤).

(١٣٤) سورة النساء، الآية: ١٥٠.

(١٣٥) (لأن):سقط من: ب، د .

(١٣٦) المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر المعاصر، الطبعة الثالثة: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، (٢٢٠).

(١٣٧) (باعتبار) سقط من: ب، د .

(١٣٨) في: أ، ج: (إن).

(١٣٩) (على أن الحكم بالاستمرار على القتل في الحال أو الاستقبال في الكل مجاز لأن الماضين قد انقرضوا والمعاصرين لم يباشروا، فلا جمع بين الحقيقة والمجاز أصلاً) سقط من ب، د .

(١٤٠) (وهو تشبيه) سقط من: ب، د.

(١٤١) في (ج): خبر أن .

(١٤٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩١/١ .

(١٤٣) المشترك اللفظي: اللفظُ الواحد الدالُّ على معنَيَيْن مختلفين فأكثر، دلالة على السَّواءِ عند أهلِ تلك اللغة، وقال السرخسي: "وأما المشترك، فكلُّ لفظ يشترك فيه معانٍ، أو أسامٍ، لا على سبيل الانتظام؛ بل على احتمال أن يكون كل واحد هو المرادَ به على الانفراد، وإذا تعيَّن الواحد مرادًا به، انتفى الآخر؛ مثل اسم (العين)؛ فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس، وللميزان، وللنقد من المال، وللشيء المعين، لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ، ولكن على احتمال كون كل واحد مرادًا بانفراده عند الإطلاق؛ وهذا لأن الاسم يتناول كل واحد من هذه الأشياء، باعتبار معنًى غيرِ المعنى

الآخر، وقد بيَّنا أن لفظ الواحد لا ينتظم المعاني المختلفة"؛ أصول السرخسي، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني، بيروت، لبنان، دار المعرفة ١٢٦/١.

(١٤٤) عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين البيضاوي، نسبة إلى قرية يقال لها: البيضاء على مرحلة من شيراز، ولي قضاء شيراز كأبيه من قبله، وتوفي ببرمة من أعمال أذربيجان سنة ٦٩٢هـ ، وقد وقع الخلاف في تاريخ وفاة الإمام البيضاوي؛ ففي «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٥٦) و«بغية الوعاة» (٢/ ٥٠): توفي سنة (٦٨٥ هـ)، وقد نقل ابن العماد في «الشذرات» (٧/ ٦٨٦) عن السبكي والإسنوي أنه توفي سنة (٦٩١ هـ)، وفي «شذرات الذهب» (٧/ ٦٨٥): توفي سنة (٦٩٥ هـ)، وقد تبع المصنف اليافعي في «مرآة الجنان» (٤/ ٢٢٠) فذكر وفاته سنة (٦٩٢ هـ).

(١٤٥) سيبويهِ أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٤٨–١٨٠هـ) أحدُ ائمّةِ اللغةِ، عالمٌ في النحوِ واللغةِ، ورأس مدرسةِ البصرةِ وإمامها، تتلمذ على العالم أحمد الفراهيديّ، وأخذ اللغة عنه وعن أبي عمرو بن العلاءِ، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمرو وتتلمذ عليه المُبرّدُ، وقُطرب، وغيرهم من أئمّةِ اللغةِ القُدامى. ينظر: البداية والنهاية، أبو الفداء، إسماعيل بن كثير القرشيّ (ت:٧٧٤هـ)، تح: عبد الله عبد المحسن التركيّ، دار هجر، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، (١٨٩/١)، ومعجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، (١٠/٨)، والأعلام، الزركليّ، (٨١/٥).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ)، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢ م – ١٤٠٢ هـ.

٢. الاختيارين، لعلي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر (المتوفى: ٣١٥هـ)، طبعة: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، ط١/١٩٩٩م، حققه: فخر الدين قباوة.

٣. أدب الدنيا والدين، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، طبعة: دار مكتبة الحياة، لعام ١٩٨٦م.

٤. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٥. الأصمعيات لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت: ٢١٦هـ)، طبعة: دار المعارف – مصر، ط٧/ ١٩٩٣م، حققه : احمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون.

٦. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: ٩٤٣ هـ)، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٧. الأعلام المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) : دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٨. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٩. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المؤلف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.

١٠. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

١١. البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي, الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ – ١٩٨٨م.

١٢. البدور المضية في تراجم الحنفية، تأليف: محمد حفظ الرحمن بن محب الرحمن الكُمِلَّائي، الناشر: دار الصالح (القاهرة – مصر)، مكتبة شيخ الإسلام (دكا – بنجلاديش)، الطبعة: الثانية، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، عدد الأجزاء: ٤٠، أعوام النشر: (١٣٨٥ – ١٤٢٢ هـ) (١٩٦٥ – ٢٠٠١ م).
١٤. التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، طبعة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١/٢٠٠٧م .
١٥. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، طبعة: دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط١/٢٠٠٢م.
١٦. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لعام ١٩٩٥م، حققه: عمرو بن غرامة العمروي.
١٧. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، طبعة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، حققه: علي محمد البجاوي.
١٨. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ ٥٥/٦، منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب، المؤلف: عبد العزيز بن حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر (ت ١٢٤٤هـ).
١٩. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين المؤلفون: العِراقي (٧٢٥ – ٨٠٦ هـ)، ابن السبكى (٧٢٧ – ٧٧١ هـ)، الزبيدي (١١٤٥ – ١٢٠٥ هـ)، استِخرَاج: أبي عبد اللَّه مَحمُود بِن مُحَمّد الحَدّاد (١٣٧٤ هـ)، دار العاصمة للنشر – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.
٢٠. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، المؤلف: هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (٤٠٨ هـ – ٤٨٩ هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد الرحمن بن سليمان، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
٢١. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٢٢. التكملة والذيل ولصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربي للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني(ت:٦٥٠هـ) طبعة:

٢٣. التلخيص في القرآن العظيم، لموفق الدين أحمد بن يوسف الموصلي المعروف بالكواشي (ت:٦٨٠هـ)، طبعة: ديوان الوقف السني – العراق – ط١/٢٠٠٨م، دراسة وتحقيق: أ.د: محي هلال السرحان.

٢٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، الطبري (ت: ٣١٠هـ)، طبعة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١/٢٠٠١م، حققه: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي .

٢٥. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٦. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٢٧. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني، المؤلف: محمد بن عرفة الدسوقي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.

٢٨. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي المصري، دار صاد–بيروت.

٢٩. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

٣٠. خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت ٨٣٧هـ)، المحقق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال–بيروت، دار البحار–بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.

٣١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٣٢. درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٣٣. دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ) حسن هاني فحصدار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٤. دلائل الإعجاز في علم المعاني، الإمام عبد القاهر الجرجانيّ (ت: ٤٧١هـ)، تح: عبد الحميد الهنداويّ، مكتبة دار العلوم، القاهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٥. ديوان إبراهيم بن هرمة، طبعة: مكتبة الأندلس - بغداد - لعام ١٩٦٩م، حققه: محمد جبار المعيبد.

٣٦. ديوان المتنبي لأبي الطيب أحمد بن الحسين الكوفي المتنبي (ت: ٣٥٤هـ)، طبعة: دار بيروت للنشر - بيروت - لعام ١٩٨٣.

٣٧. ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب،

٣٨. الذهبي: تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٣٩. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت:٧٧١هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت - ط١/٢٠٠٩م، حققه: الدكتور: محمد عبد الرحمن مخيمر.

٤٠. الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (ت: ٩٠٠هـ)، طبعة: مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، ط٢/١٩٨٠ م، حققه: إحسان عباس .

٤١. السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، طبعة: دار المعارف - مصر، ط٢/١٤٠٠هـ، حققه: شوقي ضيف.

٤٢. سحر البلاغة وسرّ البراعة، أبو منصور النيسابوريّ الثعالبيّ (ت: ٤٢٩هـ)، تح: عبد السلام الحوفيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

٤٣. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت: ١٠٦٧ هـ)، طبعة: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، لعام ٢٠١٠ م، حققه: محمود عبد القادر الأرناؤوط .

٤٤. سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥.

٤٥. سير أعلام النبلاء المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٤٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.

٤٧. شرح السنة، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦هـ)، طبعة: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط٢/١٩٨٣م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد زهير الشاويش.

٤٨. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب (٣/٣٥٠)، طبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١/٢٠٠٧م.

٤٩. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب، طبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١/٢٠٠٧م .

٥٠. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٥١. شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٥٢. شرح شواهد المغني، (١٨٢\٧) لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، طبعة: لجنة إحياء التراث العربي، لعام ١٩٦٦م.

٥٣. شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم، الحميري اليمني، (ت ٥٧٣ هـ)، تحقيق: حسين العمري وآخرون، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط:١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٥٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
٥٥. طبقات المفسرين العشرين، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت: ٩١١هـ)، طبعة: مكتبة وهبة – القاهرة – ط١/١٣٩٦هـ، حققه: علي محمد عمر.
٥٦. طبقات المفسرين، للأدنه وي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة–ط: ١، عام: ١٩٩٧م.
٥٧. العقد الفريد، لأبي عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت: ٣٢٨هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/١٤٠٤هـ .
٥٨. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، حققه: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط ٣، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م.